

Distr.
GENERAL

S/PRST/2000/1
13 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٠٨٩، المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "تعزيز السلام والأمن: تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين في أفريقيا، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يشير مجلس الأمن إلى بياناته السابقة بشأن توفير الحماية لمقدمي المساعدة الإنسانية للاجئين وغيرهم في حالات الصراع، والحالة في أفريقيا، وحماية المدنيين في الصراع المسلح، وإلى دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة. ويشير المجلس كذلك إلى قراراته السابقة ذات الصلة وإلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

"وإذ يضع مجلس الأمن في اعتباره مسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه يؤكد أهمية اتخاذ التدابير الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا. ويؤكد المجلس ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للصراع المسلح بطريقة شاملة لدرء الظروف التي تؤدي إلى التشرّد الداخلي وتدفق اللاجئين إلى الخارج. ويلاحظ المجلس مع القلق أن أغلبية اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا وسائر المتأثرين بالصراع هم من النساء والأطفال، ويؤكد الحاجة إلى تكثيف الجهود لتلبية احتياجاتهم الخاصة من الحماية التي تشمل حمايتهم من إمكانية التعرض للعنف والاستغلال والأمراض، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويؤكد المجلس التزام جميع الدول الأعضاء بالسعي إلى تسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية. ويدين المجلس استهداف المدنيين المتعمد وممارسات التشريد القسري. ويؤكد المجلس من جديد التزامه بمبادئ الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول. ويشدد المجلس على أنه يقع على عاتق السلطات الوطنية الواجب الرئيسي والمسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا الخاضعين لولايتها. ويؤكد المجلس من جديد التزام الدول بمنع حدوث تشريد تعسفي في حالات الصراع المسلح. ويؤكد كذلك مسؤوليتها عن تلبية احتياجات المشردين داخليا الخاضعين لولايتها من الحماية والمساعدة.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد لعدم تمتع العدد المرتفع بصورة مفرطة من اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا بقدر كاف من الحماية والمساعدة. وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس

أن اللاجئين يحظون بالحماية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا، وغيرها من المبادرات ذات الصلة في المنطقة. ويلاحظ المجلس أيضا أنه لا يوجد نظام للحماية الشاملة للمشردين داخليا وأن القواعد القائمة لا تنفذ تنفيذا تاما. ويعترف المجلس بأن المعاناة البشرية الواسعة النطاق وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي ناجمة عن عدم الاستقرار وزيادة الصراع وهي من العوامل المساهمة فيهما. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس ضرورة كفاءة قدر كاف من الحماية والمساعدة للاجئين والمشردين داخليا على السواء، مع مراعاة الصعوبات الخاصة التي تواجه تقديم المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا في أفريقيا.

"ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية على الامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، ويؤكد ضرورة تحسين تنفيذ القواعد ذات الصلة بالمشردين داخليا. ويدعو المجلس الدول التي لم تصدق بعد على صكوك القانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين ذات الصلة إلى النظر في إمكانية التصديق عليها. ويحيط المجلس علما بالجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة والهادفة إلى تعزيز استجابة المجتمع الدولي بصفة فعالة وجماعية لحالات التشرد الداخلي. ويهيب المجلس بالدول، وبخاصة الدول التي تسود فيها حالات من التشرد الداخلي في أفريقيا، أن تتعاون تعاونا كاملا مع هذه الجهود. ويلاحظ المجلس كذلك أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية تهتدي، بالتعاون مع الحكومات المضيفة، بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بحالات التشرد الداخلي* ومنها الحالات التي في أفريقيا.

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤولية الدول المضيفة للاجئين في كفاءة أمن مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم وطابعها المدني والإنساني طبقا للمعايير الدولية القائمة والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وفي هذا الصدد، يشدد المجلس على عدم مقبولية استخدام اللاجئين والأشخاص الآخرين في مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم لتحقيق أغراض عسكرية في بلد اللجوء أو البلد الأصلي.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى المدنيين في الصراعات المسلحة، بمن فيهم اللاجئين والمشردون داخليا، بصورة آمنة ودون معوقات وبما يتفق والقانون الدولي، وتوفير الحماية لمقدمي المساعدة الإنسانية لهم، ويذكر بمسؤولية جميع الأطراف في الصراع في كفاءته سلامة هؤلاء العاملين وأمنهم. ويدين المجلس أعمال العنف الأخيرة التي ارتكبت عمدا في أفريقيا ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

"ويسلم مجلس الأمن بالخبرة الواسعة التي اكتسبتها الدول الأفريقية والعبء الذي يقع على كاهلها من جراء استضافة اللاجئين والتعامل مع الآثار الناجمة عن إنشاء مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم. ويرحب المجلس بالجهود المبذولة لتلبية احتياجات اللاجئين في أفريقيا، ولا سيما جهود مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والبلدان المضيفة. وإذ يلاحظ المجلس بقلق القصور في تمويل البرامج الخاصة باللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا، فإنه يهيب بالمجتمع الدولي أن يمد هذه البرامج بالموارد المالية اللازمة، مع مراعاة الاحتياجات الكبيرة في أفريقيا".

— — — — —